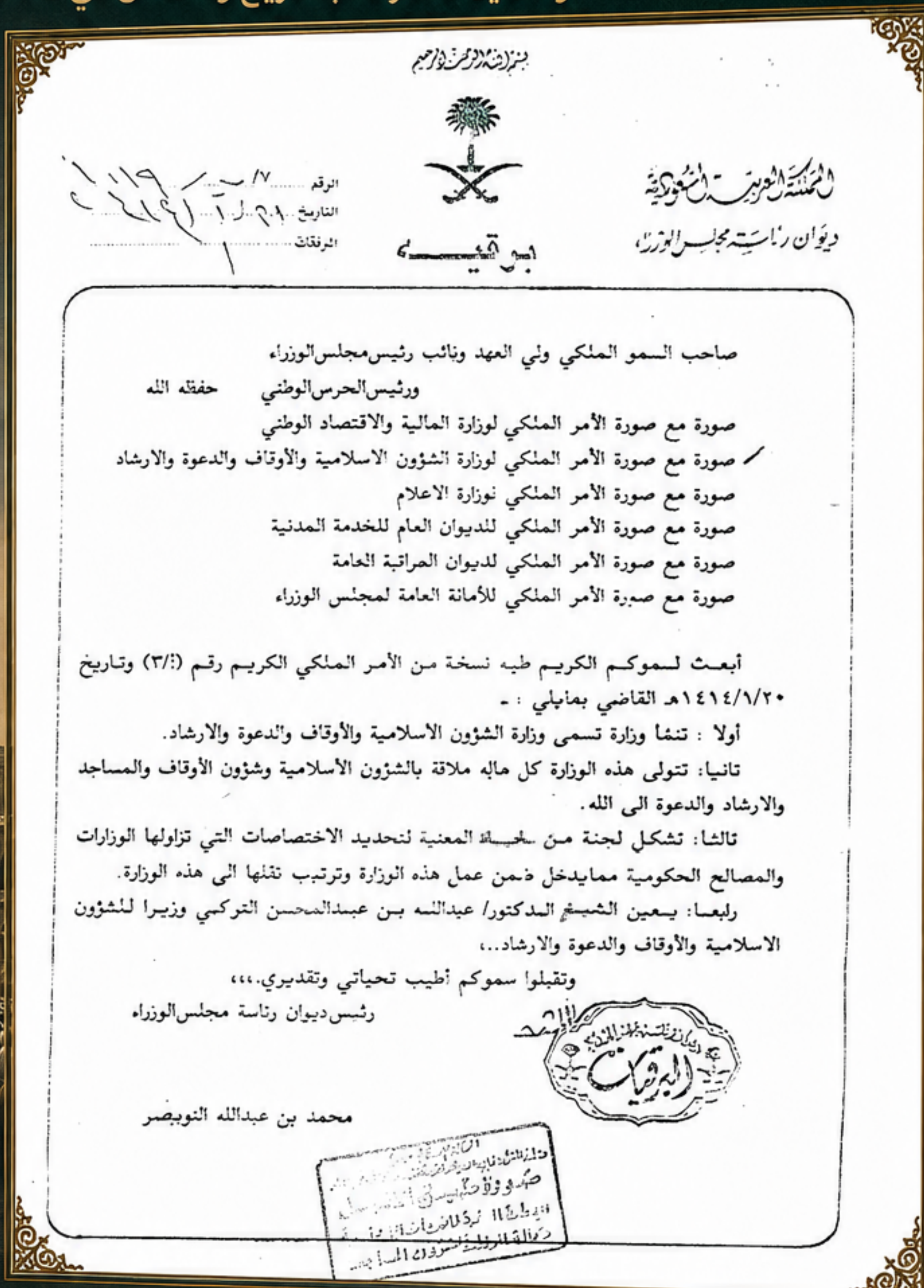
الوفاء للتاريخ .. والعدل منهج

قراءة في لغة الخطاب المؤسسي
وأهمية الاعتراف بالتاريخ والتكامل في خدمة الدعوة





بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

برقيـــة

الرقم
التاريخ
المرفقات

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ورئيس الحرس الوطني حفظه الله

صورة مع صورة الأمر الملكي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني
صورة مع صورة الأمر الملكي لوزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد
صورة مع صورة الأمر الملكي لوزارة الاعلام
صورة مع صورة الأمر الملكي للديوان العام للخدمة المدنية
صورة مع صورة الأمر الملكي لديوان المراقبة العامة
صورة مع صورة الأمر الملكي للأمانة العامة لمجلس الوزراء

أبعث لسموكم الكريم طيه نسخة من الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٣) وتاريخ ١٤١٤/٦/٢٠هـ القاضي بمايلي : -

أولا : تنشأ وزارة تسمى وزارة الشؤون الأسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد.

ثانيا: تتولى هذه الوزارة كل ماله علاقة بالشؤون الأسلامية وشؤون الأوقاف والمساجد والارشاد والدعوة الى الله.

ثالثا: تشكل لجنة من الجهات المعنية لتحديد الاختصاصات التي تزاولها الوزارات والمصالح الحكومية ممايدخل ضمن عمل هذه الوزارة وترتيب نقلها الى هذه الوزارة.

رابعا: يعين الشيخ الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي وزيرا للشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد..،

وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديري.،،،

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

محمد بن عبدالله النويصر

الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
الأمن حماية الوطن والعقيدة
رئاسة الحرمين الشريفين
رئاسة أمن الدولة
القضاء والجهات العدلية
وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
هيئة كبار العلماء والإفتاء

منظومة واحدة .. هدف واحد
خدمة الدين ، وحماية الوطن ، وبناء الإنسان

بقلم خالد التميمي

حين تُختزل المؤسسة في ثمان سنوات ... يضيع التاريخ ويختل ميزان الوفاء

الحمد لله الذي أمر بالعدل والإحسان، ونهى عن البغي والعدوان، وجعل أداء الأمانات والشهادة بالقسط من أصول هذا الدين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اتبع سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:
فإن من تمام العدل الذي أمر الله به أن يُنسب الفضل إلى أهله، وأن تُحفظ للمؤسسات ذاكرتها، وللدولة تاريخها، ولولاة الأمر مقامهم، وللعلماء السابقين آثارهم، وللرجال الذين تعاقبوا على خدمة الدين والوطن جهودهم؛ فلا يرفع حاضرٌ بمحو ماضٍ، ولا يُشاد بمرحلة بإسقاط ما قبلها، ولا يُكرم مسؤول بأن تُختزل في شخصه مؤسسةٌ قامت قبله، وستبقى بعده بإذن الله.

قال الله تعالى: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} [المائدة: 8]. والعدل لا يكون في موطن الخصومة وحده، بل يكون كذلك في الثناء، وفي كتابة التاريخ، وفي نسبة الإنجازات، وفي حفظ حقوق السابقين واللاحقين.

ومن هذا الباب يحسن الوقوف مع اللغة الإعلامية التي تتكرر في بعض المواد المنشورة عن وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد؛ لا اعتراضًا على الثناء على الوزير، ولا انتقاصًا من حق أي مسؤول في أن يُشكر على ما أحسن، وإنما حمايةً لمعنى أرفع وأبقى ، وذلك أن الوزارة مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست سيرةً شخصية لأحد من الرجال.

فحين يقال في تقرير رسمي عن مسابقة الملك عبدالعزيز الدولية إن أبرز محطات تطويرها خلال السنوات الثماني الماضية جاءت [بقيادة معالي الوزير], فهذا في أصله وصف لمرحلة إدارية محددة؛ لكن الإشكال يبدأ حين يتكرر هذا البناء الإعلامي حتى يكاد المتلقي يقرأ تاريخ المسابقة من خلال السنوات الثماني وحدها، مع أن اسمها نفسه يحمل ذاكرة دولة وقيادة وتاريخًا أقدم من هذه المرحلة بكثير .

فقد انطلقت مسابقة الملك عبد العزيز الدولية لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره لأول مرة عام 1399هـ (1979م) في رحاب المسجد الحرام بمكة المكرمة، وتنظمها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد سنويّاً.

والأشد دلالة أن الصفحة التعريفية الرسمية للوزارة نفسها، بعد أن تذكر تأسيسها، تنتقل إلى القول: [ومنذ إنشائها، شهدت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد خلال الثمان سنوات الماضية تطورات تنظيمية وهيكلية متعددة...] ثم تربط ذلك بتعزيز الكفاءة وتوسيع الاختصاصات ونشر الاعتدال والوسطية وتطوير الخطاب الدعوي.

التعريف بالوزارة

وهنا يبرز سؤال مؤسسي مشروع، لا شخصي ...

إذا كانت الوزارة قد أُنشئت سنة 1414هـ، فأين تاريخها بين سنة التأسيس وبين السنوات الثماني الأخيرة؟

هذه عقود من العمل ليست فراغًا إداريًا، ولا هامشًا يجوز أن يذوب في صياغة إعلامية عابرة. إنها أعمار رجال، وقرارات ملوك، وجهود علماء ووزراء ودعاة وموظفين، ومشروعات دعوية، وخدمة للمساجد والمصاحف والدعوة في الداخل والخارج. والذاكرة المؤسسية ليست ألبوم صور يفتح عند وصول المسؤول الأخير، فالدولة أرسخ من ذلك بكثير.

بل إن الوثيقة التاريخية المرفقة تكشف معنى بالغ الأهمية؛ فالمرسوم الملكي الصادر بإنشاء الوزارة لم يأت في فراغ، وإنما نص صراحة على أن القرار جاء [بناءً على ما عرضه علينا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز بكتابه... من ضرورة إيجاد وزارة للشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد والدعوة إلى الله سبحانه، وتأييدنا لذلك].

وهذه شهادة تاريخية ينبغي ألا تضيع.

إن اسم الإمام العلامة المجدد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله ليس تفصيلًا ثانويًا في ذاكرة إنشاء هذه الوزارة؛ فالوثيقة الملكية ذاتها تحفظ أثره وتثبت عرضه وتوصيته، ثم جاء أمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله بإنشاء الوزارة وتحديد اختصاصاتها وتعيين وزيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٣

التاريخ: ١٤١٤/١/٢٠هـ

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٥٧) من النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على الماده الثامنة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم ١٤ وتاريخ ١٣٨٤/٧/١٤هـ.

وبناء على ماعرضه علينا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز بكتابه رقم ١٦٢/خ وتاريخ ١٤١٤/١/١٣هـ من ضرورة ايجاد وزارة للشؤون الاسلامية والاوقاف والارشاد والدعوة الى الله سبحانه، وتأييدنا لذلك.

أمرنا بما هو آت:

أولا : تنشأ وزارة تسمى وزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد.

ثانيا: تتولى هذه الوزارة كل ماله علاقة بالشؤون الاسلامية وشؤون الاوقاف والمساجد والارشاد والدعوة الى الله.

ثالثا: تشكل لجنة من الجهات المعنية لتحديد الاختصاصات التي تزاولها الوزارات والمصالح الحكومية مما يدخل ضمن عمل هذه الوزارة وترتيب نقلها الى هذه الوزارة.

رابعا: يعين الشيخ الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي وزيرا للشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد.

خامسا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ امرنا هذا.،،،

وهكذا تُقرأ الدولة قراءة صحيحة: عالم ينصح، وولي أمر ينظر ويقرر، ومؤسسة تنشأ بأمر الدولة، ثم يتعاقب الرجال على حمل أمانتها.

وهذا هو الجمال الحقيقي في البناء السعودي.

بل إن الأمر أعمق من تاريخ وزارة واحدة؛ لأن الدعوة إلى الله في المملكة لم تبدأ بإنشاء وزارة سنة 1414هـ أصلًا، وإنما هي متجذرة في هوية الدولة ومنظومتها الشرعية منذ نشأتها، ثم انتظمت في العصر الحديث عبر مؤسسات متعددة، لكل منها اختصاصه، وتلتقي جميعها تحت ولاية الدولة وأنظمتها.

والنظام الأساسي للحكم يقرر في المادة الثالثة والعشرين أصلًا عظيمًا: [تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله].

فتأمل دقة العبارة: [الدولة].
لم يقل النظام وزارة بعينها، ولا مسؤولًا بعينه؛ لأن القيام بهذه الرسالة في المملكة وظيفة دولة ومنظومة حكم ومؤسسات متكاملة، وإن اختصت كل جهة بجانب منها.

فهيئة كبار العلماء والإفتاء تؤدي واجب البيان الشرعي والفتوى، ووزارة الشؤون الإسلامية تقوم باختصاصاتها في المساجد والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تؤدي اختصاصها النظامي، والحرمين الشريفان من أعظم منابر الإسلام والدعوة إليه، والقضاء يحفظ الشريعة والحقوق، والجهات العدلية تقيم ميزان العدل، والأجهزة الأمنية تحمي المجتمع والوطن من الإرهاب والتطرف والانحراف، ورئاسة أمن الدولة تحرس أمن البلاد من التنظيمات والتيارات الهدامة، والتعليم يبني الوعي، والأسرة والمواطن شريكان في حفظ العقيدة والوطن.

هذه هي الدولة المؤسسية.
وهذا هو الفارق بين تاريخ الدول وتراجم الأشخاص.

ومن هنا فإن أعظم وفاء لأي وزير ناجح ليس أن يُقال للناس، صراحة أو إيحاءً ... إن المؤسسة بدأت به؛ وإنما أن يُقال ... تسلّم أمانة مؤسسة عريقة، فحفظ ما بناه السابقون، وأضاف إليه، ونفذ توجيهات القيادة، ثم سلّم الراية لمن بعده أقوى مما تسلمها.

ذلك هو المدح الذي يليق برجال الدولة.

أما تضخم الحضور الشخصي في الخطاب المؤسسي حتى تطغى صورة المسؤول على صورة المؤسسة، أو حتى تصبح منجزات جهاز حكومي ضخم متراكمة عبر عقود كأنها سيرة فرد، فهو لا يخدم المسؤول نفسه؛ لأن الرجل العاقل لا يحتاج إلى محو من سبقه حتى يظهر فضله، فالفضل الذي لا يظهر إلا بإطفاء مصابيح السابقين فضلٌ أساء إليه مادحوه قبل أن يحسنوا إليه.

ومن فقه السلف في هذا الباب خوفهم الشديد من المبالغة في المدح. وفي صحيح مسلم أن رجلًا جعل يمدح عثمان رضي الله عنه، فجثا المقداد رضي الله عنه فجعل يحثو في وجهه التراب، وذكر قول النبي ﷺ: ((إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب))، وثبت عنه ﷺ لما سمع رجلًا يبالغ في مدح آخر أنه قال: ((أهلكتم، أو قطعتم ظهر الرجل)).

والمقصود ليس منع الثناء بحق؛ فقد أثنى النبي ﷺ على أصحابه بما فيهم، وإنما المحذور أن يتجاوز المدح قدره، أو أن تُمحى به حقوق الآخرين، أو تتحول لغة الجهاز العام من التعريف بعمل الدولة إلى صناعة صورة الفرد.
ولذلك فإن النقد هنا ينبغي أن يتوجه إلى السياسة الإعلامية للوزارة وصناعة رسالتها المؤسسية، لا إلى شخص الوزير.

ومع تجديد الثقة الملكية بمعالي وزير الشؤون الإسلامية الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، فإن من حقه الدعاء له بالتوفيق والسداد والإعانة على الأمانة، ومن حق القيادة أن تُبرز إنجازات من اختارته، ومن حق الوزارة أن تعرض ما تحقق في عهده... لكن من حق الدولة كذلك، بل من الوفاء لها، أن يبقى واضحًا أن كل وزير يعمل بتكليف ولي الأمر، داخل مؤسسة الدولة، وبموارد الدولة، ووفق أنظمتها واستراتيجياتها وتوجيهاتها، مستندًا إلى تراكم مؤسسي صنعته أجيال قبله.

وهنا يكمن الفارق الدقيق بين عبارتين:
[ما أنجزته الوزارة في عهد الوزير]
و .... [ما أنجزه الوزير].
الأولى لغة دولة ومؤسسة.
والثانية، إذا استحكمت وطغت، تصنع مع الزمن سردية الرجل الواحد.
والمملكة العربية السعودية أكبر من أن يُكتب تاريخ مؤسساتها بهذه الطريقة.

إن تاريخ الدعوة في هذه البلاد ليس ثماني سنوات، ولا ثلاثين سنة، ولا تاريخ وزارة واحدة؛ إنه تاريخ دولة قامت على الإسلام والتوحيد، وتعاقب على خدمتها ملوك وعلماء وقضاة ودعاة ورجال أمن ومسؤولون ومواطنون، بذل بعضهم حياته ودمه في حماية دينها وأمنها.

فالرجال مراحل في عمر الدولة، أما الدولة فباقية.
والمسؤول مؤتمن على المؤسسة، لا مالك لتاريخها.
والمنصب يشرُف بخدمة الرسالة، لا تتحول الرسالة إلى ملحق بسيرة صاحب المنصب.

ولهذا فإن إعادة الاعتبار للتاريخ الكامل لوزارة الشؤون الإسلامية، ولمن أسهم في تأسيسها وبنائها وتطويرها، وللوزراء والعلماء والعاملين الذين تعاقبوا عليها، ليست انتقاصًا من حاضرها، بل هي أصدق شهادة على نضج حاضرها.

والوزارة التي تريد أن تعلّم الناس الوفاء، أولى بأن تكون وفية لذاكرتها.
والوزارة التي تحمل الدعوة إلى العدل، أولى بأن تعدل في رواية تاريخها.
والوزارة التي تعلّم الناس التوحيد، أولى بأن يكون خطابها أبعد ما يكون عن صناعة المركزية حول الأشخاص.
ويبقى الميزان الذي لا يجامل أحدًا قول الله جل وعلا:
﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾.

فالعدل مع السابق لا ينتقص من اللاحق، وشكر اللاحق لا يمحو السابق، والثناء على الوزير لا يبتلع الوزارة، والوفاء للمسؤول لا يجوز أن يصبح نسيانًا للدولة التي صنعت المؤسسة، والقيادة التي وجهتها، والعلماء الذين أسهموا في تأسيسها، والرجال الذين حملوا رسالتها قبل أن يصل إليها من وصل وبعد أن يغادرها من يغادر.

تلك هي ذاكرة الدولة حين تُكتب بالعدل ...لا تُمحى فيها مرحلة لتُضخّم أخرى، ولا يُختزل وطن في مسؤول، ولا مؤسسة في رجل.